

الاستحسان الصرفي عند ابن جني : المفهوم والتطبيق

The morphological approval of Ibn Jinni : concept and application

طيبة محمود سلمان

أ.م.د. باسل محمد محيي الدين

الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية

*Teba Mahmood Salman**Assistant Prof. Dr. Basil Muhammad Mohi yuddin*tt192aammzz@gmail.combasil.mohi@uomustansiriyah.edu.iq**المستخلص :**

يتناول هذا البحث علة أو دليل الاستحسان لدى العرب والتي تمثلت في ظواهر العربية بمختلف تفرعاتها كما هي في ظاهرة الإعلال الصرفي، فقد وردت الكثير من المسائل الصرفية التي ورد فيها الاستحسان في مختلف كتب الصرف العربي ومن خلال الجرد الأولي الذي حصل للكتب الصرفية ومن بعدها تصنيف مسائل الاستحسان وعنوانها بما يناسب من عنوان من خلال النظر في مضمون المسألة الصرفية عُولجت هذه المسائل من خلال طرح مختلف الآراء التي قيلت في المسألة وبيان مواضع الاستحسان التي وجدت فيها ، وما هي العلل والأسباب التي كان لها الدور في استحسان رأي على آخر في المسألة الواحدة ، وقد اعتمدت المتون اللغوية التي تناولت المستوى الصرفي وغيرها من المتون لعلماء العربية قديماً وحديثاً ولا سيما ما يتحدث عن ظاهرة الإعلال الصرفي .

الكلمات المفتاحية : الاستدلال، الاستحسان الصرفي، الإعلال، الاستحسان، علم الصرف.

Abstract:

This research deals with the reason or evidence of approval among the Arabs, which was represented in the Arabic phenomena with its various branches, as it is in the phenomenon of vowel morphology, many morphological issues have received in which approval was mentioned in various books of the Arab morphology and through the first inventory that took place for morphological books and then to classify the issues of approval and address them according to the appropriate title through looking at the content of the morphological issue. These issues were dealt with by putting forward various opinions that they were said about the issue and to indicate the places of approval that were found in it, and what were the reasons and causes which have the role of approving one opinion over another on the same issue, and it has adopted the linguistic texts that I dealt with the morphological level and other texts of Arabic scholars , ancient and modern , especially what is united on the phenomenon of morphological definition

Key words : inference, Morphological approbation, eloquence, approbation in language, morphology. , reasoning , analytical.

المقدمة

الإعلال والإبدال من أكثر أبواب علم الصرف التي تتجلى فيها النظرية الصوتية، إذ تحدث تغييرات معينة في الأصوات اللغوية هدفها تنظيم الكلمة وتسهيل النطق ، ويقوم مبدأ الإعلال والإبدال على أساس التقارب الصوتي بين صامتين ، بحيث يسمح هذا التقارب بأن تستبدل الواحد بالآخر ، وتقوم هذه القرابة الصوتية على أساسين :

١ _ نوع الصوت : صامت أو صائت ، فالصوامت أصوات اعتراضية ؛ لأنها تتكون من اعتراض للهواء الخارج من الرئتين بجازر ، أما الصوائت فهي أصوات انطلاقيه ؛ لأنها تتكون من غير ما اعتراض .

٢ _ اتحاد المخرج أو تقاربه (سقال، ١٩٩٦، صفحة ١٥٤).

وأن الاستدلال بالاستحسان يقف وراء أسباب عديدة للمسائل اللغوية مما جعله يخرج عن القياس ومنها إثارة العرب مسألة الخفة على الثقل في كلامهم ، وقد روى ابن جني قصصاً عديدة في إثبات معرفة العرب لهذه الظاهرة فقد كان لديهم إحساساً بالخفة والثقل في كلامهم ، وتدوهم لكل منها ، وهذا التدوهم نتج عن تجنبهم الثقل وإثارة الخفيف ، حتى وإن خرج عن القياس ، فيكون خروجه آنذاك استحساناً منهم لا اعتباطاً (عفيفي، ١٩٩٦، صفحة

٨٣). وقد تناول البحث عدة مسائل في الاستحسان في ظاهرة الإعلال، والمصادر المعتمدة في البحث هي مصادر قديمة وحديثة.

الاستحسان لغةً

وهو مِنْ الفعل الثلاثي (حَسَنَ) ، وهو استفعالٌ مِنَ الحُسْنِ ، وهو عُدُّ الشيء واعتقادهُ حسناً ، وَحَسَنَ الشيء فهو حَسَنٌ ، والحاء والسين والنون أصلٌ واحدٌ ، والحُسْنُ ضدُّ القبح ونقيضه ، والحُسْنُ نعتٌ لما حَسُنَ ، وَحَسُنَ ، وَحَسَنَ يُحَسِّنُ حُسْناً فيهما ، فهو حاسِنٌ وَحَسَنٌ ، والجمعُ محاسن على غير قياسٍ ، كأنه جمع مَحَسَنٍ ، والمحاسن من الإنسان وغيره ضدُّ المساوئ ، وامرأةٌ حَسَاءٌ ، ورجلٌ حُسْنَانٌ ، وأحسن إليه وبه ، وهو يُحَسِّنُ الشيء أي يعلمه ، ويستحسنُ الشيء أي يُعَدُّه حسناً (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ١ / ٣١٨) و (زكريا، ١٩٧٩ ، صفحة ٢ / ٥٧ _ ٥٨).

الاستحسان في اصطلاح اللغويين

اختلف العلماء في تحديد تعريفٍ للاستحسان كما اختلف في تحديد تعريفه علماء الأصول قبلهم، فعرفه أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: " إِنَّ عِلَّتَهُ ضَعِيفَةٌ غَيْرُ مُسْتَحْكَمَةٍ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ ضَرْباً مِنْ الْإِتْسَاعِ وَالتَّصَرُّفِ " (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٣٣).

وعرفه ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) : الاستحسانُ حُكْمٌ عدلٌ به عن نظائره إلى ما هو أولى به مِنْهُ ، والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول ؛ لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول (العكبري ١٩٨٤، صفحة ١ / ٦٥).

وعرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) بقوله: وهو ترك قياس الأصول للدليل، أو هو: تخصيصُ العلة (الأنباري أ.، ١٩٧١، صفحة ١٣٣). وقد بيّن ابن جني سبب تخصيص العلة، إذ قال: " إِنَّمَا اضْطَرَّ الْقَائِلُ بِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ فِيهَا وَفِي أَشْبَاهِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَطْ فِي وَصْفِ الْعِلَّةِ ، وَلَوْ قَدِمَ الْإِحْتِيَاظُ فِيهَا لِأَمْنِ الْإِعْتِدَارِ بِتَخْصِصِهَا " (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٤٦).

وقد أشار الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) إلى كون الاستحسان هو دليلٌ يُعتمدُ عليه في تعليل المسائل الصرفية أو غيرها كما قال : " وهو اسمٌ لدليلٍ مِنَ الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي ويعملُ به إذا كان أقوى مِنْهُ سَمَوَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ يَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ فَيَكُونُ قِيَاساً مُسْتَحْسَناً ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُ ﴾

عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴿[الزمر : ١٧ _ ١٨] ، أو هو تركُّ القياس والأخذ بما هو أرفق للناس " (الجرجاني ع. ، ١٩٨٥ ، صفحة ١٨).

وعرفه أبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) في بقوله : " الاستحسان هو عَدُّ الشيء واعتقادُ حسناً كما يُقال (استحسنْتُ كذا) أي اعتدته حسناً ، أو هو : طلب الأحسن مِنْ الأمور ، أو هو : اسم لدليلٍ نصاً كان أو إجماعاً أو قياساً خفياً إذا وقع في مقابلة قياسٍ جلي سبق إليه الفهم حتى يطلق على دليل إذا لم يقصد فيه تلك المقابلة ، وإذا كان الدليل ظاهراً جلياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً ، وإذا كان باطناً خفياً وأثره قوياً يسمى استحساناً ، والترجيح بالأثر لا بالخفاء والظهور كالدنيا مع العقبي ، وقد يقوي أثر القياس في بعض الفصول فيؤخذ به وقد يقوي أثر الاستحسان فيرجع به ، وهذا اللفظ في اصطلاح الأصول في مقابلة القياس الجلي شائع ، يعملُ به إذا كان أقوى مِنْهُ ، سموه بذلك ؛ لأنه في الأغلب يكون أقوى مِنْ القياس الجلي فيكون قياساً مستحسناً ، قال الله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر : ١٦ _ ١٧] (الكفوي ، ١٩٩٩ ، صفحة ١٠٧).

ويتضح مما أشار إليه الجرجاني والكفوي أنَّهما عدَّا الاستحسان دليلًا يُعتمد عليه في تخريج للمسائل الصرفية وغيرها.

ومن اللغويين المحدثين مَنْ تطرق لتعريف مفهوم الاستحسان فقد عرفه الدكتور تمام حسان قائلاً : " وهو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية " (حسان ، ٢٠٠٠ ، صفحة ١٨٦).

وقد أشارت الدكتورة عفاف حسانين أنَّ الاستحسان مفهومٌ موجود عند علماء الفقه بقولها : الاستحسان هو أخذُ مصطلحات أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، وفي تحديده اختلافٌ كثيرٌ هناك ، كما هو ها هنا أي في النحو ، ودلالته أو علة غير مستحكمة ، إلّا أنَّ فيها ضرباً مِنْ الاتساع والتصرف ، وهو غير مأخوذ به عند بعض العلماء لما فيه مِنْ التحكم وترك القياس (حسانين ، ١٩٦٦ ، صفحة ١٦١).

وقال الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) فيما ورد مخالفاً للقياس أو شاذاً أو مسموعاً عن العرب : " كُلُّ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ عَدَلَّتْهُ العرب تركته على ما عَدَلَّتْهُ عليه " (السيرافي ، ٢٠٠٨ ، صفحة ٤ / ٩١).

فالخلاف في مفهوم الاستحسان مبنيًا على كونه دليلًا يقدح في صحة القياس ، أو علة تخصص الحكم النحوي ، مِنْ أمثلة جعل الاستحسان دليلًا يقدح في صحة القياس قول بعض النحاة : الفعل المضارع مرفوعٌ استحساناً ؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، والمضارع فرعٌ مِنْ فروع الفعل يشترك مع الأفعال بعله الفعلية فالقياس

فيه البناء ، إلا أنَّ النحاة اجمعوا على إعرابه ، فخرج الفرع عن حكم الأصل بدليل الإعراب ، فالحق بالاسم (العكبري ١٩٨٤، صفحة ٤٦ / ١ و ٦ / ١).

الإعلال في اللغة

وهو مصدر الفعل (أَعَلَ) ، نحو : عَلَّ القَوْمُ يَغْلُونَهَا عَلًّا وَعَلًّا ، أي أُصِيبَ بالعلة ، والعِلَّةُ : حَدَثٌ يَشْغُلُ صاحبه عن حاجته ، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغْلًا ثانيًا منعه عن شُغْلِهِ الأول ، وقال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : عَلَّ : العين واللام أصول ثلاثة صحيحة ، وأحرف العِلَّةِ والاعتلال ثلاث : الياء والألف والواو ، وسميت بهذا الاسم ؛ لئليها ، وهناك مَنْ يفهم الاعتلال والإعلال بمعنى واحد عند بعضهم (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٣ / ٢٢٠ _ ٢٢١) و (زكريا، ١٩٧٩، صفحة ٤ / ١٢ _ ١٥).

الإعلال في اصطلاح اللغويين

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : إِنَّ الإعلال هو التغيير ، والعلة تُغَيِّرُ المَعْلُولَ عَمَّا عَلَيْهِ، وقد سُميت حروف العلة بهذا الاسم ؛ لكثرة تغييرها (يعيش م. د. ت، صفحة ١٠ / ٥٤)

وقال الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) : إِنَّ لفظ الإعلال في اصطلاح القدماء مُخْتَصٌّ بتغيير حرف العلة أي (الألف والواو والياء) بالقلب ، أو الحذف ، أو الإسكان . وقال أيضاً: أَنَّ لفظ القلب أختَصَّ في اصطلاح القدماء بإبدال أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير هذه الحروف لفظ الإبدال ، وَيُسْتَعْمَلُ في حرف الهمزة كذلك (الاستراباذي، ١٩٨٢، صفحة ٣ / ٦٦ _ ٦٧) (الحاجب، د. ت، صفحة ٨٨).

وعرفه الدكتور محمد الأنطاكي بقوله: إِنَّ الإعلال هو إحدى ظاهرات التبدل الصوتي، وهي التبدلات التي تُصِيبُ الطليقات الطوال وأشباهاها مما ندعوه بحروف العلة، وهي (الألف والواو والياء) (الأنطاكي، د. ت ، صفحة ١٠٥ _ ١٠٨).

وعرفه الدكتور حسام النعيمي قائلاً: وهو تغييرٌ يُصِيبُ حرف العلة بإبداله حرفاً آخر مُعْتَلًّا، أو بحذفه، أو بإسكانه. وقد ذكر فيما يخص حروف العلة أَنَّ اللهجات اختلفت في إمالة حروف العلة أو تركها على حالها، وكذلك اختلاسها في النطق وتخفيفها حتى لا يبقى منها سوى بعض صوتها وهو حركتها المجانسة (النعيمي، ١٩٨٠، صفحة ١٩٣ _ ١٩٤).

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: إنَّ الإعلال تميز بالتخصص الاصطلاحي؛ لكونه مختصَّ بفئةٍ قليلةٍ من التغيرات التي تطرأ على الأصوات اللغوية (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٦٧).

فالإعلال إجمالاً يقع في دائرة تغير صوت العلة (يعيش م.، ٢٠٠١، صفحة ٥ / ٤١٨) و (الرجاني، ١٩٨٥، صفحة ٣٢). ولم يخرج المحدثون في تحديد غرض الإعلال عمَّا قاله القدماء، إذ اثبتت دراساتهم أن الإعلال يرجع إلى سبب رئيس وهو ثقل النطق بالواو والياء إذا أتبعها بحركة من جنسهما، أو بعيدة عنهما (البكوش، ١٩٩٢، صفحة ٥٨) و (سقال، ١٩٩٦، صفحة ١٣٩). ومن ثم فهو عدول عن تتابع صوتي مكروه تخلصاً من الصعوبة ونزوعاً إلى الانسجام (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٨٩).

ويمكن عدّ الإعلال أيضاً: تحويل الصائت المجهد للأداء، بتغيير موضعه من جهاز النطق ليكون منسجماً مع السياق التركيبي، وقد تبدت صورته في بعض من المجانسة والممازحة والمناظرة والإضعاف والتخلص والمخالفة والقلب (قباوة، ٢٠٠١، صفحة ٢٤٤).

ويُعدُّ مصطلح الإعلال من مصطلحات سيويه (ت ١٨٠ هـ)، وقد استعمله بمعنى الإبدال بين أصوات العلة (وهي أصوات المدّ)، وهو يسميه الاعتلال لا الإعلال، وتبعه في تلك التسمية الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) (سيويه، ١٩٨٨، صفحة ٤ / ٢٥٨) و (يعيش م.، ٢٠٠١، صفحة ٥ / ٤١٨).

وقد حُصرت حروف العلة ب(الألف والواو والياء) ولا يضمُّ إليها حرف الهمزة؛ لأنَّ تغيير الهمزة بالقلب أو الإسكان أو الحذف لا يُسمى إعلالاً، بل تخفيف همزة، ولفظ القلب أختص بإبدال أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض (التهانوي، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٣ - ٢٣٤).

وهناك خلاف في عدد حروف العلة، إذ يرى المتأخرون أنَّ حروف العلة تنحصر في (الألف والواو والياء)، إلا أنَّ المحدثين كالدكتور تمام حسان، والدكتور عبد الصبور شاهين مثلاً، يرون أنَّها تقتصر على (الواو والياء) فقط (حسان، ١٩٩٤، صفحة ٢٧٦) و (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٨٥).

والإعلال ينقسم من حيث التبدلات على ثلاثة أقسام وهي :

١ _ الحذف : ويُسمى (الإعلال بالحذف) .

٢ _ القلب : ويُسمى (الإعلال بالقلب).

٣ _ الإسكان : ويُسمى (الإعلال بالإسكان).

وقال الدكتور محمد الأنطاكي: اعلم أنَّ قوانين التبدلات الصوتية تسعى إلى غاية واحدة، وهي التخفيف ، وهذا ما صرح به النحاة القدماء في كل مناسبة (الأنطاكي، د . ت ، صفحة ١ / ١٠٦ _ ١٠٨).

فالإعلال بالقلب : هو قلب حرف علة إلى حرف علة آخر ، أو قلب حرف علة إلى همزة أو همزة إلى حرف علة ، نحو قلب الواو والياء ألفاً في (سما ، وقول ، ورمى ، وباع) التي أصلها (سَمَوَ ، وَقَوْلَ ، وَرَمَيْ ، وَبَاعَ) . والإعلال بالقلب ينحصر ضمن قواعد عدة تختلف باختلاف الأصوات فيها (مغنية، ٢٠٠٤، صفحة ٥٤٧ _ ٥٥٥).

والإعلال بالحذف : هو حذف حرف العلة إذا كان ساكناً متوسطاً بين متحرك قبله و ساكن بعده ، أي إذا كان عيناً للفعل الأجوف في المضارع المجزوم ، والأمر والماضي والمضارع المتصلين بضمير الرفع المتحرك ، نحو (باع ، يبيع ، لم يبع) والأصل (يبيع) .

أما الإعلال بالتسكين: فهو حذف حركة حرف العلة؛ دفعاً للثقل، أو نقل حركته إلى الساكن قبله. ويحصر ضمن قواعد إعلاله مختلفة، نحو إذا كان الواو أو الياء عيناً للكلمة، نُقلت حركته إلى الساكن قبله إن كان مجانساً لها، نحو : (بان ، يَبِينُ) ، والأصل يَبِينُ ، الكسرة مجانسة للياء فنقلت إلى الباء الساكنة قبلها (مغنية، ٢٠٠٤، صفحة ٥٤٧ _ ٥٥٥).

وقد ظلَّ الإعلال موضوعاً مِنْ موضوعات علم الصرف، فلم يُحسب مِنْ موضوعات الدراسة الصوتية، إلَّا أنَّ المحدثين عُنُوا بدراسته صوتياً (الصيغ، ٢٠٠٧، صفحة ٢٥٣).

ومِنْ مسائل الإعلال التي ورد فيها الاستحسان:

أولاً: الإعلال بالقلب :

إنَّ الغاية مِنْه الرغبة في تخفيف اللفظ ، فالناطقُ بفطرته يميلُ إلى السهولة في الكلام ، فيقدم بعض أصوات الكلمة على أخرى (ياسين، ١٩٨٠، صفحة ٤٠٦).

قال الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) : قد يُطلق الإبدال على ما يُعْمُ القلب ، إلّا أنّ الإبدال إزالةٌ، والقلب إحالةٌ ، والإحالة لا تكون إلّا بين الأشياء المتماثلة ، ومن ثَمَّ اختصَّ بحروف العلة والهمزة ؛ لأنّها تقاربها بكثرة التغيير (الحملوي، د . ت ، صفحة ٢٠٠).

١ _ استحسان قلب الواو ياءً :

تعددت المواضع التي قُلبت فيها الواو ياءً نحو :

استحسان قلب الواو ياءً على الرغم من زوال المسبب في قلبه ، وهذه الأمثلة مُخالفة للقياس لكن القلب فيها كان استحساناً نحو : (وَدْيَةٌ مَهْيَارٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَبَلِيٌّ سَفَرٌ ، وَعَذْيٌ ، صَبِيَّةٌ، وَنَاقَةٌ عَلِيَانٌ) وكُلُّ هذا من الواو ، حيث أن : فَنِيَّةٌ مِنْ (فَنَوْتُ) ، وَصَبِيَّةٌ مِنْ (صَبَوْتُ) ، وَعَلِيَّةٌ مِنْ (عَلَوْتُ) ، وَعَذْيٌ مِنْ (أَرْضُونِ عَذَوَاتٍ) ، وَبَلِيٌّ سَفَرٌ مِنْ (بَلَوْتُ) ومنه البلوى ، وَعَلِيَانٌ مِنْ (عَلَوْتُ) ، قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) : " فهذا كله استحسان لا عن استحكام علةٍ ، وذلك أنّهم لم يعتدوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو ؛ لضعفه وكلُّهُ مِنْ الواو " (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٣٧).

وقال في موضع آخر : " قُلبت الواو ياءً في نحو (صَبِيَّةٌ) ؛ لانكسار الصاد وضعف الباء أن تعتد حاجزاً لسكونها ، فلما أُلِفَ ذا واستمر ، تدرجوا منه إلى أن أقرؤا قلب الواو ياءً بحاله ، وإن زالت الكسرة وذلك نحو قولهم: (صُبَيَانٌ : صَبِيَّةٌ) على الرغم أنّه لمّا زالت الكسرة يجب أن تعود الياء إلى أصلها واواً ، لكنهم أقرؤا الياء بحالها ؛ لاعتيادهم إيّاها حتى صارت كأنّها أصلاً ، وحسّن ذلك لهم ، وإنّما كان القلب استحساناً وإيثاراً لا عن وجوب علةٍ ، ولا عن قوة قياسٍ ، غير طلب الاستخفاف ، فلمّا لم تتمكّن علة القلب ورأوا اللفظ بياءٍ قوي عندهم امضوا العزمة في ملازمة إقرار الباء بحالها ؛ لأنّه لم يزل مِنْ الكسرة مؤثراً يحكم القياس له بقوة فيدعو زواله إلى المصير إلى ضد الحكم الذي كان وجب به ، بالرغم من كون الإعلال في هذا الموضع ليس بواجبٍ ، إنّما كان استحساناً ، ومع زوال الكسر أيضاً استحساناً ؛ لأنّ السبب الأول إلى قلبها لم يكن قوياً ، ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثراً " (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ٣٤٩ ، ٣ / ١٦٢ _ ١٦٣).

وورد فيما قُلب فيه الواو ياءً ما حكاه أبو الحسن في (مهيار) مِنْ هَارٍ يَهِيرُ ، فجعل فيه الياء لغةً ، سيراً على قياس قول الخليل في نحو (طاح يطيح) ، و(تاه يتيه) ؛ لأنّه قد يكون : (فَعِلٌ يَفْعُلُ). لكن ابن جني رفض هذا القول ، قائلاً : وهذا كله لا يُقَاسُ عليه ، والذي يدل على ضعف القلب ؛ " لأنّ القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قوياً في القياس لجاء الزائد مجيء الأصلي " (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٣٧ _ ١٣٨ _ ١٣٩).

وكذلك ما ورد بقلب الواو ياءً استحساناً نحو : رجل عَشِيان ، غَدِيان ، وقياسه : عَشْوَان ، وَغَدْوَان ؛ لأنَّهما مِنْ (عَشَوْت ، وَغَدَوْت) ، وقد أنشد أبو علي :

" بات ابنُ أسماءَ ويصحبُهُ من هَجْمَةٍ مَأْشَاءِ النَّحْلِ دَرَارٍ "

فقلبوا الواو ياءً قلباً صريحاً فيما سبق لا لعلّةٍ مؤثّرةٍ أكثر مِنْ الاستخفاف ، على الرغم من عدم وجود الكسر هناك ، ولا اعتقاد كسرةٍ فيه ، وكان سببُ هذا الجنوح العاري إلى الياء ؛ لِمَا بسبب الاسترواح إليه فكان قلب الأثقل إلى الأخف وبقاؤه على ذلك الضرب مِنْ التأول أجدر وأولى (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨).

وقال ابن سيده : ورجلٌ عَشِيان ، والأصل : عَشْوَان ، وهو من باب (أشأوى) في الشذوذ وطلب الخفّة (سيده، ١٩٥٨، صفحة ٢ / ٢٠٧).

وقد أورد الحلواني هذه الأمثلة في القلب مِنْ شواذ القلب نحو : غَدِيان ، وَعَشِيان ، وصبية ، وقال : إنَّ هذه الأضرِب مِنْ الإعلال تنبُع مِنْ حسِّ لغوي عند العربي ، فهو يؤثّر الخفة ولهذا يقلب الواو ياءً إذا وقعت موقعاً تثقل فيه لو بقيت دون قلبٍ (الحلواني، ١٩٨٧، صفحة ٤٠).

وكذلك مما ورد بقلب الواو ياءً ، ما قاله الشاعرُ :

" ولقد رأيتك بالقوادم مرّةً وعلى من سدَفِ العِشى رِيّاح "

فريّاح قياسها (رَوّاح) ؛ لأنَّه على وزن (فَعّال) مِنْ راح يروح ، لكنه لَمَّا كثر قلب هذه الواو ياء في تصريف هذه الكلمة نحو : ريح وريّاح ، ومُريح ومستريح ، فكانت الياء أيضاً عليهم أخفّ ، وأحبُّ إليهم ، فقلبوها إلى (ريّاح) ، وإن زالت الكسرة التي كانت قبلها في تلك الأماكن (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ٣٥٠ - ٣٥١).

وأيضاً قولهم : " دامتِ السماء تَدِيم دَيْما " ، فأصله مِنْ الواو ؛ فلما اجتمع العرب طُرّاً على (الدوام) ، وهو أدوم من كذا (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٤٣ ، ١ / ٣٠٧).

وأستحسن قلب الواو ياءً على الرغم مِنْ زوال المسبب في قلبه ، نحو ما أنشده الشاعر أبو زيد :

" حمى لا يُحل الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد الميثاق "

ففاء (ميثاق) والتي هي واو (وثقت) انقلبت ياءً ؛ للكسرة التي قبلها ، كما حدث القلب في (ميزان ، وميعاد) ، والعلّة في قلب هذه الأشياء هي : وقوع الكسرة قبلها لأشياء فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التكسير أن تُعاد الواو ، فيُقال : (المواثيق) كما يُقال : (الموازن، والمواعيد) ، والشائع في الاستعمال هو إعادة الواو عند زوال الكسرة ، لكن عندما كُثر القلب عندهم واطرد في الواحد ، ولأنّهم كثيراً ما كانوا يحملون الجمع على حكم الواحد ، حتى صار الحرف المقلوب إليه كأنّه الأصل في موضعه ؛ لتمكنه في القلب ، من غير مسبب لعلّة عندهم ، حتى أجروا الياء في (ميثاق) مجرى الياء الأصلية .

ويرى الباحث في مسألة ما سبق أنّ الاستحسان خرج لعلّة حمل الفرع على الأصل.

وقال ابن جني : " وعندي قياسٌ تحقير (ميثاق) على هذه اللغة أن تقول : (مُيَيْثِق) ، وأن الغرض في هذا القلب إنّما هو طلب للخفة ، والاسترواح إلى انقلابها ، فكأنهم قنعوا أنفسهم بتصور القلب في الواحد لما انتقلوا عنه إلى الجمع ، ملاحظةً لأحواله ، ومحافظةً على أحكامه ، واسترواحاً إلى خفة المقلوب إليه ، ودلالة على تمكن القلب في الواحد ، حتى ألحقوه بما أصله الياء " (جني، ١٩٥٢، صفحة ٣ / ١٥٧ _ ١٦٠).

وقد سبق لسيبويه أن علل سبب قلب الواو ياءً ، إذ قال : " لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخرجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنّها أخفّ عليهم لشبهاها بالألف . وذلك نحو قولك (فَيْعِل) : سَيِّدٌ ، وَصَيَّبٌ ، وإنّما أصلها (سَيَوِّدٌ ، وَصَيَوِّبٌ) " (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤ / ٣٦٥) و (الأنباري، ٢٠٠٩، صفحة ٢ / ٢٩٩).

وقد علل أبو علي الفارسي أن قلب الواو ياءً لعلّة صوتية وليست صرفية حيث قال : " أنّ الواو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة فإنّ الواو تُقلبُ ياءً وتُدغم فيها الياء ، نحو (سَيِّدٌ ، وَمَيِّتٌ ، وَجَيِّدٌ) وكذلك أن كانت الواو متقدمة ساكنة ، نحو (طَوِيئُهُ طَيًّا ، وَلَوِيئُهُ لَيًّا ، وَزَوِيئُهُ زَيًّا) ، وإنّما جعل الانقلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة ؛ لأنّ الياء من الفم ، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين ، وتترّلا منزلة المتقاربة وإن تراخت مخرجها لاجتماعهما في المد واللين " (الفارسي، ١٩٩٩، صفحة ٥٩٨ _ ٦٠٠).

وكان الفارسي أيضا لا يرى أنّه من القياس التخفيف في ذوات الياء فلا يجوز أن تقول في (بَيِّن) : (بَيِّن) سيرا على قياس (لَيِّن) ، لكنه يقيس ذلك في ذوات الواو ؛ وحجته في ذلك أن ذوات الواو قد قلبت الواو فيها ياءً ، فحُفِّت من خلال حذف إحدى الياءين منها ، ولأنّ التغيير يأنس بالتغيير أيضاً (الأشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ٢ / ٤٩٩).

وُجِبَ قلب الواو ياءً دون قلب الياء واواً في هذه المواضع ؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو ، فعندما وجب القلب في أحدهما إلى الآخر فكان قلب الأثقل إلى الأخف أولى وأحسن مِنْ قلب الأخف إلى الأثقل (الأنباري، ٢٠٠٩ ، صفحة ١ / ٣٢).

ويرى الباحث أنَّ الاستحسان في المسائل التي سبقت خرجت لعدة الأولى في كل منها .

وكذلك فإنَّ إثثار الياء على الواو في (طويْتُ طياً ، ولويت لياً ، وهَيَّن ، وسَيَّد ، وطَيَّ ، ودانيت ، وأغريت ، واستقصيت) بأبدالهم الواو ياءً ، إنَّما كان مِنْ غير علةٍ أكثر مِنْ الاستحسانِ والملاينة ، وأنَّهم أرادوا أن يُعوضوا الواو مِنْ كثرة دخول الياء عليها (جني، ١٩٥٢، صفحة ٢ / ٢٣٠).

وعَلَّ ابن يعيش سبب قلب الياء واواً في نحو: (سَيَّد وهَيَّن وغيرها) بقوله : " لأنَّ الياء أخت الواو ، وقد غلبت الياء الواو في أكثر المواضع من نحو (سَيَّد) أصلها : سيود ، و(مَيَّت) وأصلها ميوت ، مِنْ (ساد سيود ، ومات يموت) و (شَوَّيْتُه شَيًّا) و (طَوَّيْتُه طَيًّا) ، فأرادوا أن يُعوضوا الواو مِنْ كثرة دخول الياء عليها ، فيكون ذلك كالقصاص ، فقلبو الياء واواً ههنا ، وإنَّما اختصوا هذا القلب بالاسم دون الصفة ، وذلك لأنَّ الواو أثقلُ مِنْ الياء ، فلمَّا عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل ، لضربِ مِنْ الاستحسان ، جعلوا ذلك في الأخف ؛ لأنَّه أعدل مِنْ أن يجعلوا الأثقل إلى الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل ، وتضمُّنها ضميرَ الموصوفِ " (يعيش م.، ٢٠٠١، صفحة ٥ / ٣٨٥).

وإنَّه عندما اجتمعت الواو والياء قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددة ، كما في قولهم: هَيَّن ، وسَيَّد ، ومَيَّت، وُجِبَ قلب الواو ياءً دون قلب الياء واواً ؛ لأنَّ الياء أخفُّ مِنْ الواو ، فعندما وجب القلب في أحدهما إلى الآخر فكان قلب الأثقل إلى الأخف أولى وأحسن مِنْ قلب الأخف إلى الأثقل (الأنباري، ٢٠٠٩ ، صفحة ١ / ٣١ _ ٣٢) و (الفارسي، ١٩٩٩، صفحة ٥٧٧).

وإنَّه يجوز أن يخففوا في نحو (هَيَّن ، وسَيَّد ، ومَيَّت) ، لكن التخفيف في نحو : (قَيَّدُودَة ، وكَيَّنُونَة) واجبٌ؛ لأنَّ الاسم الذي فيه زيادة نهايته أن يكون على سبعة أحرف ، و (قَيَّدُودَة ، وكَيَّنُونَة) هو مع الياء على سبعة أحرف فخففوه كما خففوا (اشهيباب) فقالوا : اشهباب (الأنباري، ٢٠٠٩ ، صفحة ٢ / ٣٠٠).

وجوَّز الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) (أبو حيان الأندلسي، د.ت، ١/٢٤٥). و ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تخفيف هذه الألفاظ ، في ذوات الواو نحو (سَيَّد ، ومَيَّت) ، وفي ذوات الياء نحو (لَيَّن) ، قال : "إن شئت حذفتم الياء المتحركة تخفيفاً فقلبت : سَيَّد ، ومَيَّت ، ولَيَّن ؛ لاستتقال ياءين وكسرة " (الأشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ٢ / ٤٩٩).

وقد زعم البغداديون أَنَّ (مَيَّتًا ، وَسَيِّدًا) وأمثالهما في الأصل وزنها (فَيَعْل) بفتح العين ، والأصل (مَيَّتٌ ، وَسَيِّدٌ) ، ثم غُيِّرَ إلى غير قياسٍ (الأشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ٢ / ٤٩٩) و (جني، المنصف، ١٩٥٤، صفحة ٢ / ١٦).

وقال الدكتور محمد خير الحلواني : وتُقلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة، وإن لم تقع بعد كسرةٍ ، وتُدغم في الياء الأخرى ، على أن تكون أولها أصلية ساكنة في الأصل وغير منقلبة عن شيء ، نحو : سيّد ، وهين ، وإن الغاية من هذا الإعلال إثارة الخفة في الكلام ؛ فالياء أخف من الواو ، ومن هنا دفع الحس العفوي المتكلم العربي إلى أن يقلب الواو ياءً ، ويدغمها في الياء الأخرى (الحلواني، ١٩٨٧، صفحة ٣٩ _ ٤٠).

ومما ورد بقلب الواو ياءً إذا كان الاسم على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء ، ومما تكون لامةً واوًا فالعرب تُبدل الواو ياءً في الاسم ، نحو (الدنيا ، العليا ، والقصيا) ، والأصل فيها : (الدنوى، العلوى ، القصوى) ، والدليل على كونه على كونه من الواو ؛ لأنَّ أصل الدنيا : (الدنو) ، والعليا : (العلو) من علوت . ولكن إن قال أحدٌ أنَّ هذه الألفاظ صفاتٌ وليست بأسماءٍ.

فقال ابن عصفور: " فالجوابُ أنَّها قد استعملت استعمال الأسماء في ولايتها العوامل وترك إجراءاتها تابعة ، فلذلك قُلبت فيها الواو ياءً ، ومع هذا فإنَّ هذا التغيير على غير قياسٍ ، ولولا السماع فيه لما قيل به " (الأشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ٥٤٤ _ ٥٤٥ _ ٥٤٦).

وقال الدكتور الحلواني: قُلبت الواو ياءً في بناء (فُعْلَى) ؛ لعلّة صوتيةٍ ؛ لأنَّ الكلمة تبدو ثقيلة لو بقيت الواو على لفظها ؛ لأنها مبدوءة بالضمّة ، وهي أثقل الحركات ، فإذا اجتمعت مع الواو في ثقلها ، تعثر لسان المتكلم بها، أو ثقلت عليه ، فكان قلبها ياءً مما يُخففها ويسهل النطق بها (الحلواني، ١٩٨٧، صفحة ٤١).

وفي هذه الانقلابات المتعددة بين الواو والياء فُعللَ سبب رجوعه عائذٌ إلى إثارة بني تميم نُطق صيغة (فَعَال) بالواو على حين أن قريشاً تنطقها بالياء ، وهذا هو الذي جعل بعض الكلمات بروايتين نحو : صَوَام وصَيّام ، قَوَام وقَيّام ، نَوَام ونَيّام ، فراوية الواو بدوية ، ورواية الياء حضرية (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٩٠).

فضلاً عن كون القلب حصلَ شذوذاً في بعض الألفاظ فقد قُلبت على غير قياسٍ منها ما ورد في قلب الواو ياءً وقد عُدَّ من قبيل الشذوذ ، نحو : (دنيا ، وقنيّة ، ودَيِّمت ، دَيِّما ، ورياح ، أرياح ، صُنْبِيّة وصُبْنِيان ، وصُبْنِيّة وصُبْنِيان ، عَشِيان ، سعيا ، لِيّاح ، وَلِيّاح ، بَلِيّ ، عَذِيّ ، فَنِيّة، صَيِّم) (سنوسي، ٢٠٠٠، صفحة ٩٠ _ ١١٠).

إنَّ الغاية مِنْ قلب الواو ياءٌ ؛ لأنَّ الواو أثقل حروف العلة ، وهم ينتهزون الفرصة للتخلص للتخفيف ، ولأنَّ الياء أخفُّ مِنْ الواو ، ولذلك حين لا يستريحون إلى الواو يحولونها إلى الياء ، وبهذا كُنْثَر قلب الواو ياءً وجوباً أو جوازاً ، كثرةً لم تكن لغيرها من حروف العلة منها نصيب (عمار، ١٩٨٨، صفحة ٨٩ ، ١٢١).

وإنَّ القياس في قلب الواو ياءً أنْ تُقْلَب في عشرة مواضع ، ومنها ما ورد في القلب وجوباً في حالة كونها ساكنة وقبلها حرفٌ مكسور ، نحو : ميزان ، وأصلها (مِوزان) مِنْ الوزن، وميعاد ، وأصلها (مِوعاد) مِنْ الوعد ، وميقات ، وأصله (مِوقات) مِنْ الوقت (النايلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٣٣ _ ٣٣٤).

ويرى الباحث أنَّه لا يجوز أنْ يُذهَب إلى صحة شذوذ هذه الألفاظ؛ بدليل أقوال العلماء في هذه المسائل، حيث إنَّهم لم يُقروا بشذوذ هذه الألفاظ في مُصنفاتهم، بل ذهبوا إلى استحسان العرب القول بهذه الألفاظ، وإنَّ لم تجرِ على القياس الصرفي، فبالمحصلة القلب في هذه الألفاظ ما هو إلَّا لضربٍ مِنْ الاستحسان لعلّة التخفيف أو الخفة.

٢ _ استحسان قلب الياء واواً :

إنَّ قلب الياء واواً قليلُ المواضع؛ لأنَّه لا ينتقل مِنْ ثَقِيلٍ إلى أَثْقَلٍ إلَّا لضرورةٍ ، والضروراتُ قليلةٌ ، لكنهم حين كانوا يستريحون في بعض الأحيان إلى الواو عن الياء ، قلبوا وإنَّ لم يكن عن قياسٍ موضعٍ إنَّما لعللٍ أُخرى مِنْ ضمنها عللٌ استحسانيه (عمار، ١٩٨٨، صفحة ١٢١).

ففي نحو استحسانهم قول (الفنوى ، والبَقوى ، والتقوى ، والشَّروى) بقلب الياء واواً في هذه الألفاظ ؛ لأنَّ أصلها (الفتية ، البقية ، والتقية ، والشرية) ، وكان القلب لا عن استحكام علةٍ أكثر مِنْ كونهم أرادوا التفرق بين الاسم والصفة ، وهي ليست علةً مُعتمدة ، غير أنَّهم استحسنوا تركهم الأخف إلى الأثقل مِنْ غير ضرورةٍ في هذه المواضع للفصل بين الاسم والصفة (جني أ.، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٣٣ _ ١٣٤).

قال سيبويه : إنَّ سبب قلب الياء واواً : " أنَّهم إنَّما أرادوا أنْ تُحوَّل إذا كانت ثانيةً ، فكان ذلك تعويضاً للواو مِنْ كثرة دخول الياء عليها " (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤ / ٣٦٤).

وعلل ابن جني سبب قلب الياء واواً بعلّة التخفيف قائلاً : " لأنَّ الياء أخفُّ مِنْ الواو ، وقد غلبت الواو الياء عليها ، فجنحوا إلى قلب الياء واواً ، وخصوا به اللام دون الفاء والعين ؛ لأنَّها أنسبُ أو اقبلُ للتغيير ؛ لتأخرها وضعفها . وقال أيضاً : وقد اختص القلب في الاسم دون الصفة؛ لأنَّ الواو أثقلُ مِنْ الياء ، عندما عزموا على قلب الأخف على الأثقل لغاية التوسع في اللغة ، فجعلوا ذلك في الأخف ؛ لأنَّه أحسن أو اعدلُ مِنْ جعلهم الأثقل إلى

الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ؛ لمقاربتها للفعل ، ووافقه فيما قال أبو علي الفارسي " (جني، المنصف، ١٩٥٤، صفحة ٢ / ١٥٧ - ١٥٨) و (الفارسي، ١٩٩٩، صفحة ٦٠٨ - ٦٠٩).

وعلى ابن يعيش في سبب قلب الياء واواً في الأسماء التي كانت على وزن (فَعْلَى) ؛ لأنَّ الياء أخت الواو، وقد غلبت الياء الواو في كثيرٍ من المواضع ، فأرادوا تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فيكون ذلك كالقصاص ، فقلبت الياء واواً ههنا ، وإنما اختصوا بهذا القلب الأسماء دون الصفات ؛ لثقل الواو أكثر من الياء ، فعندما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضربٍ من الاستحسان ، فجعلوا ذلك في الأخف ؛ لأنَّه أحسن وأعدل من جعلهم الأثقل إلى الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ؛ لمقاربتها للفعل ، وتضمنها ضمير الموصوف (يعيش م.)، ٢٠٠١، صفحة ٥ / ٣٨٥).

أما فيما ورد على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء ، نحو (طوبى) فإنَّ الواو فيها مُبدلةٌ من الياء ؛ لأنَّ أصلها من (الطيب) ، فقد قلبوا ياءه واواً للضمة التي قبلها وسكونها ، ومثله (الكوسى) وهو مؤنث (الأكيس) ، وهو عند الأخفش (ت ٢١٥ هـ) قياسٌ ، وشاذٌ عند سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/ ٣٦٤) ؛ لأنَّ سيبويه يُبدل من ضمة الفاء في هذا الضرب كسرة لتصح الياء مفرداً كان أو جمعاً ، والأخفش لا يرى ذلك إلا فيما كان جمعاً ، نحو (بيض) ، ولذلك حُمِل (ضِيْرَى) على أنه (فُعْلَى) بالضم ؛ لأنَّه ليس في الصفات (فُعْلَى) بالكسر ، وفيها (فُعْلَى) بالضم ، نحو (حُبْلَى) (يعيش م.)، ٢٠٠١، صفحة ٥ / ٣٨٣).

وقال ابن عصفور : " إنما قلبوا الواو ياءً في الاسم على وزن (فَعْلَى) ممَّا لامةُ ياءٌ ، في نحو : (شَرَوَى ، وتَقَوَى ، وفَتَوَى) في الاسم دون الصفة ، الذي على وزن (فَعْلَى) ؛ تفرقاً بين الاسم والصفة ، وأختص القلب بالاسم دون الصفة ؛ لأنَّ الاسم أخفُّ من الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء ، فلما عزموا على إبدال الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكان عندهم ، من أجل ذلك أحمل للثقل . وقال أيضاً : وكأنَّ العرب جعلت قلب الياء واواً في هذا عوضاً من غلبة الياء على الواو ؛ لأنَّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو ؛ وإلا فليس قلب الأخف وهو الياء إلى الأثقل وهو الواو بقياسٍ ، ولولا ما ورد السماع به لم يُقَل ، وقد خصوا الفعل المعتل اللام به دون المعتل العين أو الفاء ؛ لأنَّها أقبلٌ للتغيير ؛ لتأخرها ، وضعفها " (الأشبلي، ١٩٨٧، صفحة ٢ / ٥٤٢ - ٥٤٣).

وممَّا ورد أيضاً بقلب الياء واواً استحساناً قولهم (الحيوان) من مضاعف الياء وإنَّ أصله (حييان) ، فقلبت الياء الثانية واواً ، لأنَّ الحرف يُترك إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخفف على اللسان ، فعندما ثَقُل في هذا الموضع إلى الواو ، بالرغم من معرفتهم أنَّ الواو أثقل من الياء ، لكن تشابه الحرفان ساغ ذلك ، وإذا كان اتفاق

الحروف القوية الصاحح الناهضة عندهم يُكره حتى يُبدلوا أحدها ياءً ، نحو : قِراط ، دينار ، دِيباج ، وِدِماس ، فيمَنْ قال : دماميس ، ودبابيج ، فكان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم ، وقد أبدلوا الياءَ واواً ؛ لعله كراهية لتقاء المثلين نحو : (الحيوان) ، وهذا الإبدال أولى بالجواز وأحرى ؛ لأنَّهم أبدلوا في هذا الموضع استحساناً وعدلوا عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه ؛ لغايةٍ أو ضربٍ من الاستخفافِ (جني أ.، ١٩٥٢، صفحة ٣ / ١٨ _ ١٩).

وقال أبو علي الفارسي : " الحيوان اللام منه ياءٌ ؛ لأنَّه من الحياة ، وإنَّما أبدلت واواً ؛ كراهيةً لاجتماع المثلين ، ولأنَّه لم يَجْزُ الإعلال في اللام ولا في العين ، أما اللام فلم يُجْزِ إعلالها لما كان يلزم من حذفها ، وما كان يؤدي إليه من الإلباس لو حذفت . وانقلاب الياءِ واواً في الحيوان على مذهب الخليل وسيبويه " (الفارسي أ.، ٢٠٠٣، صفحة ٢٣٢ _ ٢٣٣).

وقال ابن سيدة نقلاً عن أبي علي الفارسي : " وكأنَّهم إنَّما استجازوا قلب الياءِ واواً لغير علةٍ ، وإن كانت الواو أثقل من الياءِ ؛ ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياءِ وغلبتها عليها " (سيدة، ١٩٥٨، صفحة ٣ / ٣٠٣) و (يعيش أ.، ١٩٧٣، صفحة ٢٦٣ _ ٢٦٤).

قال ابن يعيش : " وأما قلب الياءِ واواً غير مقيسٍ ؛ لأنَّه ليس في كلامهم ما عينه ياءٌ ولامه واواً ، وقال أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) : الواو في الحيوان أصلٌ غير مبدلة ، وإن لم يُستعمل منه فعلٌ ، فالحيوان عنده مصدر ، ولا فعل له من لفظه ، ومذهب الجماعة في (الحيوان) : استكراه التضعيف واجتماع الأمثال ، لهذا عدلوا هنا الياءِ إلى الواو وهو أثقل منها ؛ لِيختلف اللفظان ، ويخفَّ بذلك " (يعيش أ.، ١٩٧٣، صفحة ٢٦٣ _ ٢٦٤).

وقال الرضي الاسترأبادي : " إنَّما أبدلت واو (حيوان) من ياءٍ عند سيبويه وأصحابه ؛ لتوالي الياءين ، وأبدلت الثانية ، لأنَّ استكراه التتالي أنما حصل لأجلها ، وأيضاً لو أبدلت العين واواً لحمل على باب (طَوَيْت) الكثير ، وظنَّ أنها أصلٌ في موضعها ؛ لكثرة هذا الباب . وقال المازني : واو (حيوان) أصلٌ ، وليس في (حييْتُ) دليلٌ على كون الثانية ياءً ، لجواز أن يكون ك(شَقِيت ، ورَضِيت) قُلبت ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلاً " (الاسترأبادي، ١٩٨٢، صفحة ٣ / ٧٣).

ويرى الباحث أنَّ رأي المازني أقرب للصواب ؛ لعدم النضير .

وأيضاً مما ورد بقلب الياءِ واواً ، نحو : عوى الكلبُ عوةً ، وأصله (عَيَّة) ، وقالوا ذلك للفرق بينه وبين الجنس ، وحيوةً ، وأصله (حَيَّة) ، فقلبوا الياءِ واواً مع إثثار خصُ العلم بما ليس للجنس ؛ إنَّما هو تعويضاً للواو من كثرة دخول الياءِ عليها (جني أ.، ١٩٥٢، صفحة ٢ / ٢٣١).

٣ _ استحسان التصحيح في (عواوير) :

قال الشاعر : حتى عظامي وأراه ثاغري وكحل العينين بالعواوير (جني، د . ت، صفحة ١ / ١٠٧).

إنَّ أصل (عواوير) : عواوير ، بدليل أنَّه جمع (عَوَاوِر) ، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً لم يُحذف في الجمع بل يُقلب ياءً إنَّ لم يليها ، نحو : حملاق وحماليق ، وجرموق وجراميق ، وقنديل وقناديل ، فلما حذفها للضرورة جرى المنطوق به فوجب التصحيح . و (عيائل) عكسه بالهمز والياء ، وذلك لأنَّه حيث أشبع الكسرة فزيدت الياء ، فالتقدير بها السقوط أبقي الهمزة ، ونقل ابن جني أنَّهم قالوا : هواوس ، في جمع (هواس) للأسد ، وذهب إلى أنَّ التصحيح منه أحسن في العواوير ، لأمرين :

١ . لأنَّ التاء عوضٌ عن الياء المحذوفة إذ قياسه : هواويس ، مثل (زناديق) فحذف الياء وعوض منها التاء نحو (زنادقة) في (زنديق) ، وإذا كان التصحيح اعتباراً بالياء المقدرة ، فاعتبار ما عوض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوض عنه.

٢ . بُعِدَ المعتل عن الطرف لفظاً بخلاف (العواوير) (إياز، ٢٠٠٢، صفحة ١١٨ _ ١١٩).

وتتصُّ القاعدة على أن تُقلب الياء واواً قلباً واجباً في : أن تكون الواو لاسماً على وزن (فَعْلَى) بفتح الفاء وسكون العين المشتقة من فعل واوي اللام أو يائيّه ، نحو : تَقْوَى ، أصلها (تَقْيَا) ؛ لأنَّها من (وَقَى يقي) فالياء التي في آخر الكلمة صارت واواً . ونحو : فَنَوَى ، أصلها (فَنَتَا) لأنَّها من (فَتَى يفتي) ، وَبَقْوَى ، وأصلها (بقيا) لأنَّها من (بَقَى يبغي) ، وَشَرَوَى ، لأنَّها من (شَرَى يشري) ، و العرب تقلب الياء واواً في الاسم، والصفة تتركها على حالها ، نحو: صَدْيَا ، وَخَزْيَا ، صَدْيَا ، وَرَيَا ، وَرَيَا صفة من (رَوَيْت) ويرادُّ به الرائحة (النائلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٣٥ _ ٣٣٦).

٤ _ استحسان همز الواو إذا وقعت فاءً للفعل :

متى ما وقعت الواو فاءً للفعل ، وانضمَّت ضمّاً لازماً غير عارضٍ ، فهمزها جائزٌ حسنٌ، نحو : (أَعِدَ) في (وَعِدَ) و (أَزَنَ) في (وُزِنَ) و (أَدُورَ) في (أُدُورَ) و (سَرْتُ سُوراً) في (سُورَ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتَتْ ﴾ [المرسلات : ١١] ، في (وُقَّتَتْ) وهي (فُعِلَتْ) من الوقت (جني، ١٩٥٤، صفحة ١ / ١١٢).

قال الرضي الاسترلابادي : " أنَّ الواوين إذا وقعتا في الصدر قُلبت أولاهما همزة قلباً واجباً _ إلا إذا كانت الثانية مَدَّة منقلبة عن حرف زائد _ ؛ لأنَّهم استنقلوا اجتماع المثليين في أول الكلمة ، ولأنَّ الواو أثقل حروف العلة " (الاسترلابادي، ١٩٨٢، صفحة ٣ / ٧٦).

وقد نصَّت القاعدة أنَّ مِنْ المواضع التي يجوز فيها قلب الواو همزة أنَّه إذا كانت الواو مضمومة غير مشددة ولا ممدودة ، سواء كانت في أول الكلمة أم في وسطها ، نحو : وجوه : أجوه ، وقت : أقت ، أثوب : أثوب ، أدور : أدور . وكذلك تُبدل إذا كانت الواو مكسورة في أول الكلمة ، نحو : وشاح : إشاح ، وسادة : إسادة ، ويُبدل المازني هذه الألفاظ على القياس ، لكن سيبويه يقتصر في إبدالها على السماع (درويش، ١٩٨٧، صفحة ٩٥).

٥ _ استحسان قلب الياء همزة أو واواً :

مما ورد بقلب الياء همزة للاستحسان نحو : قالوا في الإضافة في نحو : (راية، وآية) : رائِي ، آئِي ، لكن أصلهما (رايِي ، آيِي) لكن كره بعضهم ذلك ، فقلبوا الياء همزة لتختلف الحروف ، ولكي لا تجتمع ثلاث ياءات ، بالرغم مِنْ معرفتهم أنَّ الهمزة أثقل مِنْ الياء ، وبعضهم الآخر أبدل الياء واواً ، وقالوا : (راوي ، وآوي) بالرغم مِنْ معرفتهم أنَّ الواو أثقل مِنْ الياء ؛ لكنهم عدلوا مِنْ التَّخْفِيفِ إلى الأثْقَلِ منه لضربٍ مِنْ الاستخفافِ استحساناً ، وأجازوا أيضاً في (فعاليل) مِنْ رميت : رَمَاوِي ، ورمائي ، فقلبوا الياء تارة همزة وتارة واواً ، وكلتا هما أثقل مِنْ الياء ؛ لكن فقط لتختلف الحروف (جني، ١٩٥٢، صفحة ٣ / ١٨ _ ١٩).

وتُبدل منه الهمزة واواً أو ياءً إذا وقعت بعد ألف زائدة ، نحو : (آيِي) جمع (آية) و (رايِي) جمع راية للعلم ، والأصل فيهما : (آيِي ، رويِي) بدليل قولهم : إياء ، ولم يقولوا : إواء . وراية مِنْ (رويت الحديث) إذا أظهرته ، إذ الِرايَةُ تظهر أمر صاحبها ، فالألف فيها منقلبة عن أصلٍ ، وإنَّما لم يجز القلب لأمرين :

أولاً : لأنَّه يؤدي إلى اجتماع إعلايين ، قلب العين ألفاً ، وقلب اللام همزة .

وثانياً : لأنَّ الألف الزائدة بسبب زيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية .

فضلاً عن لكونهما مخالفتين للقياس ؛ لأنَّ العين واللام إذا كانا حرفي علة تُعْتَل اللام دون العين ، وذلك نحو : "طوى ، وشوى" ، وفي هذا المثال قد اعتلت عيناها دون لاميها (إياز، ٢٠٠٢، صفحة ١٠٤ _ ١٠٥).

وقد نصّت القاعدة في حكم قلب الياء همزةً : إنّ كانت الألف التي قبل الياء أو الواو أصلية لم تُبدل ، نحو : آية ورّاية ، وكذلك إذا كانت الألف غير متطرفة فلا تُبدل ، نحو : تعاون ، وتباين . ولا تُبدل الواو أو الياء أيضاً إذا كانتا من بنية الكلمة ، نحو : هداية وحماية وإدارة وهراوة (النائلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٢٣).

وتُقلبُ الياءُ همزةً قلباً جائزاً إذا الياءُ بعد ألف وياءٍ مشددة ، فمثلاً تقول في النسب إلى (راية ، وغاية ، ورواية) : رايي ، وغايي ، وروايي ، ويجوز أن تقول فيها : (رائي ، وغائي ، وروائي) بالهمز (عمار، ١٩٨٨ ، صفحة ٥١).

٦ _ استحسان التصحيح في (استحوذ ، استنوق ، أغيلت المرأة) :

مما ورد في باب تعارض القياس والسماع ، أنّه إذا تعارض القياس و السماع، يُنطق بالمسموع على ما جاء عليه ، ولا يُقاس في غيره ، فقد ورد الفعل (استحوذ) مرتين في القرآن الكريم وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [المجادلة : ١٩] ، وقوله : ﴿ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، [النساء : ١٤١] وهو من (حاذ يحوذ) ووزنه (استفعل)، والقياس فيه أن يكون (استحاذ) بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبها لحرفٍ مجانسٍ لحركتها ، فهذا الفعل الذي ورد مُخالفاً للقياس ، لكنه لا بدّ من قبوله ؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم وتحتذي بجميع أمثلتهم ، فلا يجوز من بعد ذلك أن لا تقيس عليه . وهذا مما ورد فيما يخرج تنبيهاً على أصل بابه ، وأيضاً فإنّ هناك أفعالاً أخرى صُححت وكان حقها الإعلال نحو : أخيلت السحابة ، وأغِيلَتِ المرأة ، واستنوق الجمل ، واستصوب رأيه ، واستتيست الشاة ، وأجود ، وأطيب ، وأطول ، نحو :

" صدّدت فأطوّلت الصدود "

وقالوا : هو مطيّبة للنفس ، وهذا شرابٌ مَبُولَةٌ ، و : فإنّه أهل لأن يؤكرما ، ويخرج ذلك ليعلم أنّ أصل (مَقَامَةٌ : مَقُومَةٌ) وأصل (استنقام : استنقوم) وأصل (يُحْسِن : يُوحسن) . لكن لا يُقاس على هذا ولا على ما قبله ؛ لأنّه لم تستحكم عِلتهُ ، وإنّما خرج تنبيهاً وتصرّفاً واتساعاً (جني، ١٩٥٢ ، صفحة ١ / ١٧٧ ، ١ / ١٤٣ _ ١٤٤) و (الأنباري، ٢٠٠٩ ، صفحة ١ / ١٣٣ _ ١٣٤).

وقال سيوييه : " وقد جاءت حروفه على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله ، شبهوه ب(فاعلت) ، إذ كان ما قبلها ساكناً ، كما يُسكن ما قبل الواو (فاعلت) ، وليس هذا بمطرِدٍ ، نحو قولهم : (استحوذ ، وأجودت ، وأطولت) أن يبنوا في هذه الأحرف كما يبنوا في (فاعلت) ، فجعلوها في منزلتها في أنّها لا تتغير " (السراج، ١٩٩٦ ، صفحة ٣ / ٢٨٢) و (الاستراباذي، ١٩٨٢ ، صفحة ٣ / ٩٧).

وقال ابن جنى : " استدل أهل التصريف بـ " ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ " [المجادلة: ١٩] على أنَّ أصل : استقام : استقوم ، وأصل استباع : استبيع ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ، ولما جاز ادعائهم إياها " (جنى، د . ت، صفحة ١ / ١٨٧).

وقال جمهور العلماء من القراء والتصريفيين : أنَّ سبب التصحيح في هذه الأفعال جاء تنبيهاً لأصل هذا الأفعال وبابها (المبرد، ١٩٩٤ ، صفحة ٢ / ٩٦) و (العكبري، ١٩٩٥ ، صفحة ١ / ٣٢٢ ، ٢ / ٣٠٥). وقالوا أيضاً : " إنَّ سبب إخراج بعض المعتل عن أصله ؛ تنبيهاً على الباقي ، ومحافظةً على إبانة الأصول المغيرة ، وفي هذا ضربٌ من الحكمة في هذه اللغة العربية " (جنى، ١٩٥٤ ، صفحة ١ / ٢٧٧).

وهناك من العلماء من خرَّج سبب تصحيح هذه الأفعال لفائدةٍ معنويةٍ كما لوحظ ذلك في قول الزجاج (ت ٣١١ هـ) إذ قال : " ولو جاء (استحاذ) لكان صواباً ، ولكن (استحوذ) هنا أجود؛ لأنَّ الفعل في ذا المعنى لم يُستعمل إلا بزيادةٍ " (الزجاج، ١٩٨٨ ، صفحة ٥ / ١٤٠ - ١٤١).

وقد وضَّح الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ) سبب قلب الواو والياء ألفاً في القاعدة السابقة على الشروط الموضوعة ، إذ قال : " إنَّ بعض النحويين عندما استقلوا الحركة في الواو والياء ، وهم يُقدرون بحركتها وانفتاح ما قبلهما على حرفٍ أخف لا يتأتَّى حركته قلبوهما إليه وهو الألف لأنَّه أخف " .

وقال بعضهم : أنَّ حروف اللين والمدَّ تتجانس وتتقارب ، والحركات مأخوذةٌ منها ، فإذا ضُمَّت الياء فكأنَّها واوان ، وإذا انكسرت الياء فكأنَّها ياءان ، وإذا انضمت فكأنَّها ياءٌ وواوٌ ، وإذا انفتحت فكأنَّها ياءٌ وألفٌ ؛ ولأنَّ العرب تجري هذه الحركات مجرى هذه الحروف ، فعندما كانت حركة الواو والياء تؤدي إلى هذا الاشتباه والنقل قلبوهما إلى حرفٍ يأمنون حركته. وهذا الوجه في القياس حسنٌ وقويٌّ (الثمانيني، ١٩٩٩ ، صفحة ٢٩١ - ٢٩٩).

وقال الأفاضل (ت ٦١٧ هـ) (صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) : " إنَّ التصحيح في هذه الأفعال لأحد شيئين : إما لإيضاح معنى المشترك ، نحو : استروح فإنَّه أوضح من استراح ، وإما لأنَّ اللفظ مع فقد الإعلال أدل على معناه ، نحو : أخيلت السحابة، فإنَّه أدل على معنى المخيلة من أخالت ، وأجودت أدل علة معنى الجود من أجدت ، واستصوب فعله واستصابه أدل على معنى الصواب من استصاب " (الخوارزمي، ١٩٩٠ ، صفحة ٢٨٩ - ٣٩٠).

وقد اقرّ ابن جني شذوذ نحو هذه الألفاظ المصححة ، فهو من المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، وقال : أعلم أنّ الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره (جني، ١٩٥٢، صفحة ٩٨ / ١ - ٩٩).

وإذا ما انتقلنا إلى آراء المحدثين من العلماء وجدنا أنّ لهم رأياً مغايراً عما ذهب إليه المتقدمون في سبب تصحيح هذا الأفعال ، فهذا الدكتور عبد الجبار علوان النائلة خرج لهذا المسألة تخريجاً مناسباً حينما جعل لقلب الواو ألفاً شروطاً يجب العمل بموجبها حين قال : " إذا وقعت الواو عيناً للفعل الذي على وزن (افتعل) بمعنى (تفاعل) أي فيه معنى المشاركة ، فإن كانت كذلك ، فإن الواو تصحّ ولا تُعَل ، أي : لا تُقَلَّب ألفاً نحو :

اشتوروا بمعنى : تشاوروا ، اجتوروا بمعنى : تجاوزوا ، اعتوروا بمعنى : تعاوروا (بمعنى تناوبوا) " (النائلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٣٨).

وهذا ما ذهب إليه أيضاً الدكتور محمد خير الحلواني والدكتور أحمد إبراهيم عماره في شروط عدم قلب الواو أو الياء ألفاً إذا كانت الواو خاصة في فعل على صيغة (افتعل) وفيه معنى المشاركة ، نحو : ازدوّج ، اجتوّز ، وإذا خلا الفعل من معنى المشاركة غُلت الواو كما في الفعل : ارتاد ، واختان ، في نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] (الحلواني، ١٩٨٧، صفحة ٣٦) و (الغلاييني، ١٩٩٤ ، صفحة ١٠٧ / ٢).

وقد نصّت القاعدة أنّه متى ما كانت الواو والياء متحركتين وُفُتِحَ ما قبلهما قُلُوبًا ألفاً ، نحو : قَوْل : قال ، زَوْل : زال ، بَيْع : باع ، مَيْل : مال ، ولا يشترط في تحريك الواو والياء أن يُحْرَك بالفتح حصراً ، فيجوز أن يكون مُحْرَكًا بالكسر أو الضم ، فنُقَلَّب أيضاً إلى الألف ، نحو : خَوْف : خاف ، نَوْم : نام ، طَوْل : طال ، وقد عللوا سبب القلب الواو والياء ألفاً ؛ لأنّ ما كان على (فَعِلَ ، وفَعُلَ) يُسْتَقَلُّ فيه أن تكون الضمة في الواو والكسرة في الياء ، فقلبت الياء والواو إلى أخف الحروف وهي الألف لتكون العينات من جنس الحركة وتابعة لها . ويُحْمَل على هذه الأفعال ما كان على وزن (أَفْعَل) نحو : أبان ، وأقام ، و(استفعل) نحو : استقام ، واستبان (النائلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٣٧ - ٣٣٨).

ويرى الباحث أن ما ورد من تصحيح هذه الألفاظ لم يخرج عن القياس الصرفي ، بل صُحِّحت استحساناً لعدة السماع ، أو الرجوع إلى أصل بابه.

٧ _ استحسان تصحيح ألفاظ (الحوكة والخونة والخول والدول) :

إنَّ السبب في تصحيح هذه الألفاظ وعدم قلبها ؛ قرب الياء مِنْ الألف وبعدها عن الواو (عبد الجبار علوان النائلة، ١٩٨٨، ٣٣٧). أَنَّهُ يجوز قلب الياء أَلَفاً و أَنْ يُقال في: طَيَّء (طائي) ، وفي الحيرة (حاري) وحيحيت (حاحيت)، وهييت (هاهيت) ، وعيعيت (عاعيت) .

ولكن قلما يجوز قلب الواو أَلَفاً ، فمماً ورداً شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال قولهم في : الخَوْنَة ، والحوْكة ، وقد قالوا على القياس (خانة) ، قال ابن جني : " السبب عندي في عدم قلب الواو أَلَفاً قرب الألف مِنْ الياء وبعدها عن الواو ، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل مِنْ تصحيح نحو البَيْعَة . وذلك أَنَّ الألف لَمَّا قربت مِنْ الياء أسرع انقلاب الياء إِلَيْهَا ، فكان ذلك أسوْغ مِنْ انقلاب الواو إِلَيْهَا ؛ لبعد الواو عنها ، أَلَّا تَرى إلى كثرة قلب الياء أَلَفاً استحساناً لا وجوباً نحو : طَيَّء (طائي) ، وفي الحيرة (حاري) وحيحيت (حاحيت) ، وهييت (هاهيت)، وعيعيت (عاعيت) ، وقلماً تَرى في الواو مثل هذا " . ولأنَّ الألف قريبة مِنْ الياء مقارنة بالواو، فيجوزُ تصحيح : الحوكة و الخونة ، لكن كان تصحيح : بيعة وسيرة أشق عليهم ؛ لبعد الواو مِنْ الألف ؛ ولأجل بعدها عنها يقب انقلابها إلى الألف . وإنَّ مِنْ ما قوي الشيء في القياس وشدَّ في الاستعمال ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإنَّ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إلى استعماله (جني، ١٩٥٢، صفحة ١ / ١٢٣ _ ١٢٤).

وقال ابن جني أيضاً : " وعندي أَنَّ حرفي العلة (الياء والواو) قد صُحَّا في بعض المواضع للحركة بعدهما، كما يَصُحَّحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ، فجرت الياء والواو هنا في الصحة ؛ لوقوع الحركة بعدهما " (جني، ١٩٥٢، صفحة ٢ / ٣٢١) . وأيضاً للتنبيه على غير مِنْ أصل بابيه ، وهذا ما تقرر عند العلماء ، ونقله ابن جني عنهم حيث قال : " وينبغي أَنْ يُضاف إلى احتجاجهم فيه بأنَّهُ خرج على أصله ؛ منبهةً على ما غيَّر مِنْ أصل بابيه " (جني، ١٩٥٢، صفحة ٣ / ٥٢).

وقد نصَّت القاعدة أَنَّهُ إذا وقعت الواو رابعةً فصاعداً في الفعل ، نحو : أغزيتُ ، وغازيتُ ، واسترشيْتُ ، واستدنيْتُ ، قُلبت الياء واواً في الماضي ؛ لانقلابها إِلَيْهَا في المضارع (الفارسي أ.، ١٩٩٩، صفحة ٦٠٩).

٨ _ استحسان قلب أولى الواوين همزة :

قال ابن جني : تُبدَلُ الهمزة مِنْ الواو إذا انضمت ضمّاً لازماً نحو : وُجوه : (أُجوه) ، وفي وُعدَ : (أُعدَ) ، وفي أُنُوب : (أُنُوب) ، وفي أسوق : (أسوق) ، وفي سُوق : (سُوق) . وقال الراجز :

لكلّ دهرٍ ، قد لَبِستُ أَتُوباً . (الأشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ١ / ٣٣٦).

وقال ابن يعيش : يجوز إبدالُ الهمزةِ واواً ، إذا انضمت الواو ضمّاً لازماً _ أي ليست الضمة العارضة لالتقاء الساكنين _ إبدالاً جائزاً حسناً ، وكان المُتكلّمُ مُخيراً بين الهمزة والأصلِ ، فاءً كانت الهمزةُ أو عيناً ، نحو : وَجُوهٌ و (أُجُوه) ، وَأُتُوبٌ و (أُتُوب) . وصار ذلك قياساً مُطرداً ؛ لكثرة ما ورد عندهم مِنْ ذلك ، مع موافقة القياس ؛ لأنّ الكسرة أصبحت تجري عندهم مجرى الياء ، والضمة مجرى الواو ، والفتحة مجرى الألف ، ويُسمون الكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، الألف الفتحة الصغيرة . وكانت هذه الحركات هي أوائل هذه الأحرف . فعندما كان بين الحروف والحركات هذه المناسبة أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعتين . فعندما كان اجتماع الواوين يوجبُ همز أحدهما على حدّ : واصله وأواصل ، وواقية وأواق ، فصار اجتماع الواو مع الضمة يُبيحُ ذلك ويُجيزُهُ ، مِنْ دون وجوبه ، خطأً لدرجة الفرع مِنْ الأصل (يعيش ١، ١٩٧٣، صفحة ٢٧٠ _ ٢٧٣).

وقد نصّت القاعدة أنّهُ إذا اجتمعت في أول الكلمة واوان ، وكانت الواو الثانية متحركة كالأولى ، أو كانت ساكنة متأصلة في الواوية ، قُلبت أولى الواوين همزةً (شاهين، ١٩٨٠، صفحة ١٧٨). وتقلبُ أيضاً إذا اجتمعت في الكلمة الواحدة (واوان) نحو : (أول) ، أو (ياءان) نحو : نيّف ، أو (ياءٌ و واو) نحو (سيّد) ، وُجمعت هذه الكلمات وأمثالها على وزن (مفاعل) ، أي صيغة منتهى الجموع ، جاز إبدال الحرف الثاني همزةً ، نحو : أوائل ، وأصله (أوول) ، و سيائد ، وأصله (سياود) ، وجمعُ نيّف : (نيائف) وأصله (نياييف) ؛ والسبب في قلب الواو والياء همزةً؛ لاستقلالهم توالي ثلاث ليناتٍ متصلة بالطرف (النائلة، ١٩٨٨ ، صفحة ٣٢٧).

وقال الدكتور أحمد إبراهيم عماره : تُقلبُ الواو همزةً قلباً جائزاً ، إذا كانت الواو مضمومةً ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال ، فيجوز أن تقلبها سواء أكانت في الأسماء أو الأفعال ، في الصدر أو الحشو خلا الآخر _ أي إن وقعت الواو آخرّاً _ ، نحو (أُدُور) جمع (دار) ، فيجوز أن تقول : (أُدُور) ، ونحو : (أُجُوه) في (وجوه) جمع (وجه) ، ونحو : (أُنُور) في (أنور) جمع (نار) مِنْ النور (عماره، ١٩٨٨، صفحة ٤٩ _ ٥٠).

ويرى الباحث أن الاستحسان في هذه المسألة خرج لعلّة الكراهة أو الكراهية ؛ كراهية اجتماع واوين النقتا .

٩ _ استحسان قلب الواو ياءً دون حذف اللام في بناء (سُمِي) (فُعْل) :

قال الشاعر : " كنهور كانت مِنْ أعقابِ السُمِي " (جنّي، ١٩٥٤، صفحة ٢ / ٦٨).

فالسُّمِّيُّ مخفَّفٌ مِنَ السُّمِيِّ ، ويدلُّك على ذلك أنَّ (فُعِلَ) ليس مِنْ بناء الأسماء : وإنَّما أَرَادَ : السُّمِّيُّ ، فخفف وهي (فُعُولٌ) مثل (عُصِيٍّ) فلمَّا خفف صار : سُمِّيُّ .

قال الأخفش : ولو سُمِّيَ به لانصرف ، لأنَّه (فُعُولٌ) محذوف ، وهو ينصرف إذا كان اسم رجل

وقال أبو بكر بن السراج : " ويجوز عندي أن يكون تقدير قول الشاعر (سُمِّي) أَنَّهُ (فُعِلَ) مِنْ (فُعُولٍ) فلمَّا وقعت الواو بعد ضمة وهي طرفٌ قلبها ياءً ، وهذا التأويل عندي أحسن مِنْ حذف اللام ؛ لأنَّ حذف الزائد في الضرورة أوجب مِنْ حذف الأصل ، وسماءٌ مثل (عَنَاقٍ) في البناء والتأنيث ، وكذلك جمعهما سواء تقول (سُمِّيٍّ) وعُنُوقٌ ، فسُمِّيٍّ (فُعُولٌ) وعُنُوقٌ (فُعُولٌ) ، وقد حكوا : ثلاث أسمية بنوها على (أَفْعَلَةٍ) وهي مؤنثة ، وإنَّما هذا البناء للمذكر ، وإنَّما فعلوا ذلك لأنَّه تأنيث غير حقيقي وليس ك(عَنَاقٍ) ؛ لأنَّ عناقاً تأنيثها حقيقي " (السراج، ١٩٩٦ ، صفحة ٣ / ٣٣١ _ ٣٣٢ _ ٣٣٣).

لكن الجمع المعروف فيها إنَّما هو (سُمِّيٍّ) على وزن (فُعُولٍ) ، كقول الراجز :

" كَنَهَوْرٌ كانت من أعقاب السُّمِيِّ "

فالتشديد أصله : (سُمِّيٍّ) وخففت للقافية ، ونظيرُ (سماء وسُمِّيٍّ : عَنَاقٌ : وعُنُوقٌ) ؛ لأنَّ (سماء) مؤنثة كما أنَّ (عناقاً) مؤنثة (جني، ١٩٥٤ ، صفحة ٢ / ٦٨ _ ٦٩ _ ٧٠).

١٠ _ الاستحسان في قلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها ياءً :

قال سيبويه : " إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإِنَّكَ تُصيرها بين وبين وذلك قولك : هذا درهم أختك ، ومن عند أمك ، وهو قول العرب وقول الخليل " ، وقال الشاعر :

" وكنت أذل من وتد بقاع يشجع رأسه بالقهر واجي "

يريد الواجئ ، واستشهد به سيبويه على قلب الهمزة المضمومة بعد كسر للضرورة ياءً ، وموضع الشاهد (واجي) أصله (واجئ) بالضم فاعل ومخالفته للقياس أنَّه أبدل ياء ولم يسهلها .

وسيبويه يرى قلب الهمزة ياءً كالهمزة المفتوحة بعد كسر ، نحو : مئرة في جمع مئرة فإذا خفف قيل فيه :

مير .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى رأي مُخالف في هذا الشأن ، حيث يقول : " قلب المضمومة بعد كسر ياءً ، أنَّ همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة ، فلو جعلت بين بين كما هو مذهب سيبويه لنحو بها نحو للواو الساكنة وقبلها كسرة وهو معدوم ."

واستحسن ابن يعيش مذهب سيبويه على الأخفش حين قال : ومذهب الأخفش حسنٌ ، ومذهب سيبويه أحسن ؛ لأنَّ الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف وإنَّما عدو لهم عن ذلك لضرب من الثقل وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة لم يمتنع فيها قاربها (أحمد، ١٩٨٨، صفحة ٢٦٣ _ ٢٦٤).

ويرى الباحث أن علة الثقل هي التي دعتهم إلى تفضيل قلب الهمزة ياءً ؛ طلباً للتخفيف.

الخاتمة :

لقد أفضى البحث إلى جملة من النتائج وهي على النحو الآتي:

- ١ . يُمثل الاستحسان دليلاً من أدلة النحو العربي المُختلف فيه التي شكلت الفكر النحوي.
- ٢ . نُقلت فكرة الاستحسان من العلوم الفقهية إلى العلوم اللغوية، فعلى من أراد دراسة مفهوم الاستحسان فعليه أن يبدأ من العلوم الفقهية أولاً .
- ٣ . لم يلق مفهوم الاستحسان الاهتمام الواجب من خلال الدراسة والتمحيص من قبل الباحثين العرب ، إلا قليلاً جداً جداً .
- ٤ . ظلَّ دليل الاستحسان غامضاً على الرغم ممَّن كانوا يشيرون إليه في ثنايا كتبهم من اللغويين .
- ٥ . هناك تعدد في اختلاف الآراء في كون هل مفهوم الاستحسان هو علة نحوية أو صرفية أو صوتية أم هي دليل من الأدلة الأربعة كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.
- ٦ . إنَّ القدماء أو المتأخرين من اللغويين على الرغم من استقلال علم التصريف لديهم فيما بعد لم يكونوا يفرقون بين العلل النحوية والعلل الصرفية ، فكان كلامهم عن علل النحو يتضمن في طياته الكثير من أنواع العلل الصرفية.

المصادر والمراجع :

- ١ . القرآن الكريم
- ٢ . إبراهيم إديكلي سنوسي. (٢٠٠٠). الشذوذ في الإعرال والتصحيح. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية.
- ٣ . ابن إياز. (٢٠٠٢). شرح التعريف بضروري التصريف (الطبعة الأولى). عمان _ الأردن : دار الفكر .
- ٤ . ابن برهان العكبري. (١٩٨٤). شرح اللمع (الطبعة الأولى). الكويت : السلسلة التراثية.
- ٥ . ابن عصفور الأشبيلي. (١٩٨٧). الممتع في التصريف (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : دار المعرفة.
- ٦ . ابن يعيش. (١٩٧٣). شرح الملوكي في التصريف (الطبعة الأولى). حلب _ سوريا : المكتبة العربية.
- ٧ . أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : عالم الكتب.
- ٨ . أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري. (١٩٧١). لمع الأدلة في أصول النحو (الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان : دار الفكر.
- ٩ . أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. (١٩٩٩). الكليات (الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان : مؤسسة الرسالة.
- ١٠ . أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : دار الفكر.
- ١١ . أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٧٩). مقاييس اللغة . دار الفكر .
- ١٣ . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (١٩٩٤). المقتضب . القاهرة _ مصر : لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- ١٤ . أبو الفتح عثمان بن جني. (١٩٥٢). الخصائص . المكتبة العلمية.

- ١٥ . أبو الفتح عثمان بن جني. (١٩٥٤). المنصف (الطبعة الأولى). دار إحياء التراث القديم.
- ١٦ . أبو الفتح عثمان بن جني. (د . ت). المُحتسب في تبين وجوه شوائب القراءات والإيضاح عنها (الطبعة الثانية).
- ١٧ . أبو بكر محمد بن سهل بن السراج. (١٩٩٦). الأصول في النحو (الطبعة الثالثة). بيروت _ لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ١٨ . أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.
- ١٩ . أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. (١٩٩٩). التكملة (الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان: عالم الكتب.
- ٢٠ . أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. (٢٠٠٣). المسائل المُشكلة (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.
- ٢١ . أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر المعروف ب سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب (الطبعة الثالثة). القاهرة _ مصر : مكتبة الخانجي .
- ٢٢ . أحمد إبراهيم سيد أحمد. (١٩٨٨). من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش (الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر: دار الطباعة المحمدية.
- ٢٣ . أحمد إبراهيم عماره. (١٩٨٨). منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين (الطبعة الرابعة). المملكة العربية السعودية .
- ٢٤ . أحمد بن محمد بن أحمد الحملوي. (د . ت). شذا العرف في فن الصرف. الرياض _ المملكة العربية السعودية: دار الكيان.

- ٢٥ . أحمد عفيفي. (١٩٩٦). ظاهرة التخفيف في النحو العربي (الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر: الدار المصرية اللبنانية .
- ٢٦ . الخليل بن أحمد الفراهيدي. (٢٠٠٣). العين (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : دار الكتب العلمية .
- ٢٧ . الطيب البكوش. (١٩٩٢). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (الطبعة الثالثة).
- ٢٨ . أنجب غلام نبي بن غلام محمد. (١٩٨٩). الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية. الممكة العربية السعودية: كلية التربية للبنات.
- ٢٩ . تمام حسان. (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها . الدار البيضاء _ المغرب : دار الثقافة .
- ٣٠ . تمام حسان. (٢٠٠٠). الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب . القاهرة _ مصر : عالم الكتب .
- ٣١ . جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب. (د . ت). الشافية في علمي التصريف والخط. القترة _ مصر: مكتبة الآداب.
- ٣٢ . حبيب مغنية. (٢٠٠٤). الوافي في النحو والصرف (الطبعة الثانية). بيروت _ لبنان : دار ومكتبة الهلال.
- ٣٣ . حسام سعيد النعيمي. (١٩٨٠). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. بغداد _ العراق: دار الرشيد.
- ٣٤ . ديزيره سقال. (١٩٩٦). الصرف وعلم الأصوات (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : دار الصداقة العربية.
- ٣٥ . رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. (١٩٨٢). شرح شافية ابن الحاجب . بيروت _ لبنان : دار الكتب العلمية .
- ٣٦ . صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. (١٩٩٠). شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير) (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان : دار العرب الإسلامي.
- ٣٧ . عبد الجبار النائلة. (١٩٨٨). الصرف الواضح . بغداد _ العراق .

- ٣٨ . عبد الصبور شاهين. (١٩٨٠). المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي. بيروت _ لبنان : مؤسسة الرسالة.
- ٣٩ . عبد العزيز الصيغ. (٢٠٠٧). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (الطبعة الأولى). دمشق _ سوريا: دار الفكر.
- ٤٠ . عبد الله درويش. (١٩٨٧). دراسات في علم الصرف (الطبعة الثالثة). مكة المكرمة _ المملكة العربية السعودية : مكتبة الطالب الجامعي.
- ٤١ . عفاف حسانين. (١٩٦٦). في أدلة النحو (الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر: المكتبة الأكاديمية.
- ٤٢ . علي بن إسماعيل بن سيدة. (١٩٥٨). المحكم والمحيط الأعظم (الطبعة الأولى).
- ٤٣ . علي بن محمد الشريف الجرجاني. (١٩٨٥). التعريفات . بيروت _ لبنان : مكتبة لبنان .
- ٤٤ . عمر بن ثابت الثمانيني. (١٩٩٩). شرح التصريف (الطبعة الأولى). الرياض _ المملكة العربية السعودية : مكتبة الرشد.
- ٤٥ . فخر الدين قباوة. (٢٠٠١). الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد (الطبعة الأولى). القاهرة _ مصر : مكتبة لبنان ناشرون.
- ٤٦ . كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (٢٠٠٩). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . القاهرة _ مصر : دار الطلائع.
- ٤٧ . محمد الأنطاكي. (د . ت). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصوتها (الطبعة الثالثة). بيروت _ لبنان: دار الشرق العربي.
- ٤٨ . محمد الشريف الجرجاني. (١٩٨٥). التعريفات. بيروت _ لبنان: مكتبة لبنان.
- ٤٩ . محمد حسين آل ياسين. (١٩٨٠). الدراسات اللغوية عند العرب لى نهاية القرن الثالث (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار ومكتبة الحياة.

- ٥٠ . محمد خير الحلواني. (١٩٨٧). الواضح في علم الصرف (الطبعة الرابعة). دمشق _ سوريا : دار المأمون للتراث.
- ٥١ . محمد علي التهانوي. (١٩٩٦). كشف اصطلاحات الفنون والعلوم (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- ٥٢ . مصطفى الغلاييني. (١٩٩٤). جامع الدروس العربية (الطبعة الثلاثون). بيروت _ لبنان: المكتبة العصرية.
- ٥٣ . موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري (الطبعة الأولى). بيروت _ لبنان: دار الكتب العلمية.
- ٥٤ . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. مصر: الطباعة المنيرية.